

Distr.: General
13 January 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة الثالثة والخمسون

فيينا، ٨-١٢ آذار/مارس ٢٠١٠

البند ٧ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

الاتجار بالمخدرات وعرضها على نحو غير مشروع
والتدابير ذات الصلة بذلك: التعاون الدولي على إبادة
الزراعة غير المشروعة للمحاصيل التي تُستخدم
في إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وعلى التنمية البديلة

ترويج الممارسات الفضلى والدروس المستفادة لتحقيق استدامة برامج التنمية البديلة وسلامتها

تقرير المدير التنفيذي**

ملخص

أعدّ هذا التقرير عملاً بقرار لجنة المخدرات ٦/٥٢ للإبلاغ عن تنفيذه من جانب الدول الأعضاء ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويعرض التقرير بالتفصيل المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء ومن المكتب في دعم التنمية البديلة كأداة للتصدي لمشكلة زراعة المحاصيل غير المشروعة. ويتضمن التقرير أيضاً ملخصاً بشأن الحالة العالمية الراهنة لزراعة المحاصيل غير المشروعة، كما يُبرز تبادل المعلومات عن الممارسات الفضلى والدروس المستفادة على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي ويناقش التنمية البديلة بوصفها عنصراً أساسياً من عناصر السياسات والبرامج المضطلع بها لتقليل من زراعة المحاصيل غير المشروعة، ويبرز أيضاً الجهود التي تضطلع بها الدول الأعضاء لتعزيز المساعدة والتعاون الدوليين. وهو يقدم أيضاً توصيات بشأن زيادة تعزيز التنمية البديلة بوصفها أداة لمكافحة المخدرات لكي يتسنى التصدي على نحو ملائم للتحديات التي تطرحها زراعة المحاصيل غير المشروعة.

* E/CN.7/2010/1

** تأخّر تقديم هذا التقرير بسبب ضرورة انتظار مزيد من المعلومات من الدول الأعضاء.

010210 V.10-50146 (A)



المحتويات

الصفحة

٣		أولاً- مقدمة
٣		ثانياً- لمحة عن زراعة المحاصيل غير المشروعة في العالم
٤		ثالثاً- التنمية البديلة كعنصر أساسي للسياسات والبرامج الرامية إلى خفض إنتاج المخدرات غير المشروعة ..
٦		رابعاً- ترويج الممارسات الفضلى والدروس المستفادة
٧		خامساً- تعزيز المساعدة والتعاون الدوليين
٨		سادساً- وصول منتجات برامج التنمية المستدامة إلى الأسواق
٩		سابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - مقدمة

١- اعتمدت لجنة المخدرات في دورتها الثانية والخمسين القرار ٦/٥٢ المعنون "ترويج الممارسات الفضلى والدروس المستفادة لتحقيق استدامة برامج التنمية وسلامتها". وفي ذلك القرار، أدركت اللجنة الدور الذي تضطلع به البلدان النامية التي تتمتع بخبرة واسعة في مجال التنمية البديلة والتنمية البديلة الوقائية، وأهمية الترويج لمجموعة من الممارسات الفضلى والدروس المستفادة في هذين المجالين، وتبادل تلك الممارسات والدروس مع الدول المتضررة من زراعة المحاصيل المخدرة غير المشروعة. وحثت اللجنة أيضا الحكومات على زيادة ومواصلة دعمها لبرامج التنمية البديلة المتكاملة والمستدامة، ولبرامج التنمية البديلة الوقائية، عند الاقتضاء، وعلى تعزيز المساعدة والتعاون التقنيين عبر الحدود على الصعيد الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب. ودعت اللجنة الدول الأعضاء، تماشياً مع التزاماتها الوطنية والدولية، والمنظمات الدولية ذات الصلة، إلى النظر في اتخاذ تدابير لتسهيل وصول منتجات البرامج المذكورة آنفاً إلى الأسواق، مع مراعاة ما ينطبق من قواعد التجارة المتعددة الأطراف. وقد أرسلت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ لدعوتها إلى أن تقدم لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بحلول تاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ معلومات عن جهودها المبذولة لتنفيذ القرار. وتظهر في هذا التقرير المعلومات الواردة حتى تاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ من إكوادور وألمانيا وبنما والصين وكولومبيا ومصر والمكسيك وهنغاريا.

ثانياً - لمحة عن زراعة المحاصيل غير المشروعة في العالم

٢- في عام ٢٠٠٩، انخفض الإنتاج العالمي لحشيش الأفيون بنسبة ١٦ في المائة عن مستوى عام ٢٠٠٨، أي بنسبة ٣٠ في المائة عن مستوى عام ٢٠٠٧. وانخفض الإنتاج العالمي للأفيون من ٨ ٨٠٠ طن متري في ٢٠٠٧ إلى ٨ ٠٠٠ طن متري في ٢٠٠٨. وانخفضت زراعة حشيش الأفيون في أفغانستان بنسبة ١٩ في المائة في عام ٢٠٠٨. وقد أصبحت الآن ٣٤ مقاطعة أفغانية خالية من الأفيون. وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وبفضل التدابير القسرية للقضاء على زراعة حشيش الأفيون، انخفضت المساحة المستغلة في تلك الزراعة من ٢٦ ٨٠٠ هكتار في عام ١٩٩٨ إلى ١ ٦٠٠ هكتار فقط في ٢٠٠٨، أي بنسبة ٩٤ في المائة. وفي عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، لوحظت زيادة قدرها ٣٠٠ هكتار، أي ١٩ في المائة. وفي ميانمار، ارتفعت زراعة حشيش الأفيون للسنة الثالثة على التوالي من ٢٨ ٥٠٠ هكتار في ٢٠٠٨ إلى ٣١ ٧٠٠ هكتار في ٢٠٠٩ أي بنسبة ١١ في المائة.

٣- وفي عام ٢٠٠٨، انخفضت المساحة الإجمالية المزروعة بالكوكا بنسبة ٨ في المائة. وأفادت كولومبيا بأنه لوحظ هبوط كبير في غراسة شجيرات الكوكا من ٩٩ ٠٠٠ هكتار في ٢٠٠٧ إلى ٨١ ٠٠٠ هكتار في ٢٠٠٨، في حين سُجلت زيادة في بيرو وبوليفيا بنسبة ٦ و ٤,٥ في المائة، على التوالي. وقد نتج قدر كبير من الهبوط في كولومبيا عن التدمير اليدوي لمساحة بلغت ٩٦ ١١٥ هكتاراً من شجيرات الكوكا (٤٤ في المائة أكثر مما تم تدميره بنفس الطريقة في ٢٠٠٧) وعن رش ٤٩٦ ١٣٣ هكتاراً من شجيرات الكوكا في ٢٠٠٨. وقد انخفض الإنتاج في كولومبيا وارتفع في بوليفيا وبيرو: في كولومبيا بلغ الإنتاج ٤٣٠ طناً مترياً من الكوكاين في ٢٠٠٨ مقابل ٦٠٠ طن متري في ٢٠٠٧، في حين بلغ الإنتاج في بوليفيا ١٠٤ أطنان مترياً من الكوكاين في ٢٠٠٧ و ١١٣ في ٢٠٠٨. وأفادت بيرو بأن إنتاج الكوكاين بلغ ٢٩٠ طناً مترياً في ٢٠٠٧ و ٣٠٢ طن متري في ٢٠٠٨. وانخفض الإنتاج التقديري العالمي للكوكاين بنسبة ١٥ في المائة، من ٩٩٤ طناً مترياً في ٢٠٠٧ إلى ٨٤٥ طناً مترياً في ٢٠٠٨. وأظهر استقصاء عام ٢٠٠٨ بشأن الكوكا في إكوادور أنه لا توجد زراعة هامة للكوكا في البلد مؤكداً بذلك نتائج استقصاء عام ٢٠٠٦.

ثالثاً- التنمية البديلة كعنصر أساسي للسياسات والبرامج الرامية إلى خفض إنتاج المخدرات غير المشروعة

٤- في عام ٢٠٠٩، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الترويج لضرورة زيادة المساعدة في مجال التنمية البديلة للدول الأعضاء المتضررة، وواصل تنفيذ أنشطته الميدانية في أفغانستان وبوليفيا وبيرو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكولومبيا وميانمار.

٥- وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، أعادت الدول الأعضاء تأكيد أهمية التنمية البديلة كاستراتيجية للحد من الزراعة غير المشروعة للمحاصيل التي تُستخدم لإنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية. وفي الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، اللذين اعتمدهما لجنة المخدرات في الجزء الرفيع المستوى من دورتها الثانية والخمسين،^(١) واعتمدهما فيما بعد الجمعية العامة،^(٢) أُقر بأن التنمية البديلة تمثل استراتيجية لتحقيق القضاء المستدام على المحاصيل غير المشروعة والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الفقر.

(١) A/64/92-E/2009/98، القسم ثانياً-ألف.

(٢) القرار ١٨٢/٦٤.

٦- وعملا بالتوصيات الواردة في الجزء ثانيا - دال من خطة العمل "التعاون الدولي على إباددة الزراعة غير المشروعة للمحاصيل التي تُستخدم في إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وعلى التنمية البديلة"، أدرج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مشاريعه عناصر لقياس الأثر المترتب على تدخلات التنمية البديلة، بواسطة مؤشرات التنمية البشرية، بالإضافة إلى التقديرات التقليدية للمحاصيل غير المشروعة. وتم في العديد من المشاريع التي ينفّذها المكتب حاليا جمع بيانات مرجعية يمكن أن يقيّم بالاستناد إليها الأثر المترتب على إجراءات إنمائية محددة. وستُوضع معلومات من هذا القبيل بخصوص جميع المشاريع التي ينفّذها المكتب، وذلك قبل استهلال الأطوار الأولى للمشاريع.

٧- وأكّدت كولومبيا في ردّها على الدور الهام الذي يؤديه المكتب في المبادرة بالمشاريع وتنفيذها والمشاركة في تمويلها في ميدان التنمية البديلة، وشدّدت في نفس الوقت على أهمية التدخلات المتصلة بذلك على البيئة والهيكّل الاجتماعي والاقتصاد. وأكّدت حكومة الصين على أهمية التنمية البديلة إذ أنّها تساهم في الحد من زراعة خشخاش الأفيون خارج حدودها الوطنية.

٨- وأفادت مصر بأنّها تشارك بنشاط في مختلف الجهود الدولية والإقليمية للحد من مشكلة المخدرات، وبأنّها انضمت إلى مختلف الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، مثل اتفاقية الأفيون الدولية، التي وقّع عليها في لاهاي في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩١٢،^(٣) والاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١،^(٤) واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١،^(٥) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨.^(٦) وأبلغت مصر بأنّها ما انفكت تنفّذ الفقرة ٣ من المادة ١٤ من هذه الاتفاقية الأخيرة، التي تنص على أنّه "يجوز للدول الأطراف أن تتعاون لزيادة فعالية جهود القضاء على الزراعة والمزروعات. ويجوز أن يشمل هذا التعاون ... تقديم الدعم، عند الاقتضاء، لتحقيق تنمية ريفية متكاملة تؤدي إلى توفير بدائل مجدية اقتصاديا للزراعة غير المشروعة". ويمكن تعزيز هذه البدائل إذا أكّدت السلطات بوضوح على أنّ زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة جريمة.

(٣) عصبة الأمم، مجموعة المعاهدات، المجلد الثامن، الرقم ٢٢٢.

(٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٥٢٠، الرقم ٧٥١٥.

(٥) المرجع نفسه، المجلد ١٠١٩، الرقم ١٤٩٥٦.

(٦) المرجع نفسه، المجلد ١٥٨٢، الرقم ٢٧٦٢٧.

رابعاً- ترويج الممارسات الفضلى والدروس المستفادة

٩- ما زالت الاستفادة من التجارب السابقة وتبادل نُهج العمل والنتائج يشكّلان طريقتين هامتين لوضع وتنفيذ استراتيجيات إنمائية بديلة. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩، وبدعم من حكومة ألمانيا وبالاشتراك معها، تولّى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة رعاية حلقة دراسية ونظّم زيارة إلى حقول الكوكا وقرى المزارعين بأعالي وادي هوالاغا في بيرو حيث يجري تنفيذ مشاريع للتنمية البديلة. وشارك في المجموع ١٧ شخصا من إكوادور وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وكولومبيا وميانمار في هذه الزيارة التي ركّزت على الجوانب المتعلقة بالسياسات والجوانب التقنية، على السواء، للتنمية البديلة. وقد شملت العناصر التقنية قضايا مثل التسويق، وإشراك الجنسين، والقيمة المضافة، والسيطرة المتكاملة على الآفات، والمدخلات المواتية للبيئة، والزراعة، والتجهيز، وتطوير مؤسسات الأعمال الصغيرة التي يديرها مزارعون. وأُتيحت أيضاً للمشاركين الفرصة لكي يقابلوا أعضاء منظمات المزارعين ويطلّعوا بصورة مباشرة على حقيقة القيود التي تخضع لها تلك المنظمات، والنُهج المتوخاة في بيرو، فضلاً عن زيارة مواقع تجرى فيها زراعة أو إنتاج أصناف متميّزة من البن، والكافكاو، ولبّ النخلة، وزيت النخل.

١٠- وأفادت المكسيك بأن تدخلاتها في مجال التنمية البديلة تستند إلى استراتيجية شمولية للتنمية الريفية والاجتماعية المستدامة تشمل أهدافها التنمية المشروعة لمناطق تُزرع فيها حالياً محاصيل غير مشروعة. وتنفّذ التدخلات ذات الصلة في إطار البرنامج الوطني لمراقبة المخدرات الذي استُهل في عام ١٩٩٥ وما زال قائماً وهو جزء لا يتجزأ من خطة التنمية الوطنية التي تشمل الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢. وما زالت برامج التنمية المستدامة تنفّذ في ٧٥ في المائة من المنطقة التي تُزرع فيها محاصيل مخدرات غير مشروعة. وتنفّذ هذه البرامج إطار مكتب التنمية الوطنية ومراقبة المخدرات وهي تهدف إلى تنفيذ أنشطة اقتصادية لفائدة الجماعات الريفية بغية تيسير الحد من الفقر، وحفظ الموارد الطبيعية، وحماية الأصناف المهددة بالانقراض، والتنوّع البيولوجي. والهدف الرئيسي هو تحسين النوعية العامة للعيش في تلك المناطق. والـ ٢٥ في المائة المتبقية من المناطق هي الأماكن التي يكون الوصول إليها أكثر عسراً؛ والتدخلات هناك مقصورة على المراقبة والحضور المؤسسي.

١١- وتتولى المسؤولية عن الأنشطة ذات الصلة ثلاثة كيانات هي أمانة التنمية الاجتماعية، وأمانة الزراعة والماشية والتنمية الريفية ومصائد الأسماك والتغذية، وأمانة البيئة والموارد الطبيعية. وقد أُنجزت أمانة التنمية الاجتماعية تقييمات على أساس منتظم وخلصت إلى أن الجهود المضطلع بها حتى الآن في مجال منع الزراعة غير المشروعة ليست كافية لردع السكان

الريفيين عن القيام بزراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة. وفي هذا السياق، يُجرى في إطار الطائفة العريضة من التدخلات الإنمائية الوطنية استعمال الممارسات الفضلى والدروس المستفادة لاستنباط تدخلات إنمائية في مناطق زراعة المحاصيل غير المشروعة.

١٢- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، عرضت تايلند رسمياً استضافة المؤتمر الدولي المعني بالتنمية البديلة لترويج الممارسات الفضلى والدروس المستفادة، على نحو ما دعت إليه لجنة المخدرات في قرارها ٦/٥٢. وسيعقد المؤتمر في تايلند في عام ٢٠١٠، وسيضمّن جدول أعماله منتدى بشأن السياسات وزيارات ميدانية، على السواء.

خامساً- تعزيز المساعدة والتعاون الدوليين

١٣- أفادت كولومبيا بأن تدخلاتها في مجال التنمية البديلة تندرج في إطار استراتيجيات التعاون الدولي للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠. ويمثل التعاون التقني مجال تركيز رئيسي في تعاون كولومبيا مع بلدان الجنوب الأخرى، ولا سيما الصين وكوستاريكا وأنه يركّز على تحسين القدرة الإنتاجية للأسر المشاركة في مشاريع التنمية البديلة. وتايلند شريك هام في ميادين الترويج التجاري والتسويق لمنتجات التنمية البديلة. وفيما يتصل بالتعاون الإقليمي، أبرمت اتفاقات بوصفها آلية لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين بلدان المنطقة.

١٤- وأفادت الصين بأنها وقّعت اتفاقات تعاون ثنائية متعلقة بمراقبة المخدرات مع البلدان الواقعة في منطقة "المثلث الذهبي" شملت تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار. وقد توصّلت حكومتا الصين وميانمار إلى اتفاق أولي في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ على القيام معا بوضع برنامجهما المتعلق بالزراعة المشروعة التي سيستعاض بها عن زراعة خشخاش الأفيون. وأفيد أيضاً بأن التعاون مع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قد أحرز تقدماً وأن اللجنة الوطنية الصينية لمراقبة المخدرات أرسلت في تموز/يوليه ٢٠٠٩ ممثلين للمشاركة في الحلقة الدراسية التي نظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في بيرو حول موضوع التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية البديلة. وأنشئت مع بلدان معنية آليات تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف لمراقبة المخدرات. وأنشأت اللجنة الوطنية لمراقبة المخدرات فريقاً عاملاً تشارك في عضويته وزارة الأمن العام، ووزارة المالية، ولجنة الإصلاح والتنمية، ووزارة الزراعة، والإدارة العامة للحمارك، وتتولى تنسيقه اللجنة الوطنية لمراقبة المخدرات، وهو يهدف إلى رصد التدخلات في مجال التنمية البديلة. وقد تولت مكاتب ذات صلة بهذا الموضوع الترويج بنشاط للتنمية البديلة ولا سيما في مناطق الحدود مع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار. وبغية تعزيز التخطيط لأنشطتها في مجال التنمية البديلة عبر

الحدود في شمال ميانمار، شكّلت الصين في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ فريقا عاملا للتخطيط وفريق خبراء لمعالجة مسألة زراعة خشخاش الأفيون خارج حدودها.

١٥- وشددت مصر على أهمية دعم الجهود المبذولة من أجل التنمية البديلة في جانبها التقليدي والشامل. وأفادت بأنها تولي عناية فائقة جدا لمشاريع التنمية في منطقتي أعالي النيل وسيناء، حيث تضع المشاريع في ميادين التنمية الزراعية والصناعية والاجتماعية والسياحية، وتحسّن التعليم وتدعم الجهود الأمنية. وظلت الجهود التي تبذلها مصر تشمل نهج التنمية البديلة كأساس لدعم الجهود الرامية إلى القضاء على الزراعة غير المشروعة.

سادسا- وصول منتجات برامج التنمية المستدامة إلى الأسواق

١٦- أفادت الحكومة الكولومبية بأنها اضطلعت بإجراءات مختلفة لتيسير وصول منتجات التنمية البديلة إلى الأسواق الوطنية والدولية. وتم تحديث عهد المعلومات عن المنظمات والأسر المعيشية المشاركة في برامج التنمية البديلة وموقع على الإنترنت لترويج مشاريع السياحة الإيكولوجية في مناطق سيارا نيفادا دي سانتا مارتا، وسان خوسيه دال هوافياري، وأورابى أنتيوكينو، وتشوكوانو. وأقيمت تحالفات استراتيجية مع القطاع الخاص واضطلع بتقديم المساعدة للمنتجين في الحصول على قنوات توزيع وتسويق جديدة. وبالتعاون مع أكستيو، وهي شبكة للمحلات التجارية تغطي البلد بأسره، تتواصل حاليا المفاوضات لدعم ثنائي منظمات لصائدي السمك عن طريق تدريب أعضائها في ميادين مثل ممارسات المناولة الجيدة، والوقاية الصحية، وصيد وتسويق منتجاتهم. وستحظى هذه المنظمات بدورها على امتيازات في ميداني التسويق والتوزيع بالمقارنة مع الموردين التقليديين. وبالتعاون مع مؤسسة كورونا، يُتوقع أن يشارك ٢٠ ٠٠٠ من الحرفيين في إنتاج وعرض أربعة أصناف من أدوات الأكل في عام ٢٠١٠. وبالتعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، تضع حكومة كولومبيا حاليا استراتيجيات لمواصلة دعم التوزيع التجاري لمنتجات التنمية البديلة عن طريق عمليات ترمي إلى تحسين النوعية والإنتاج.

١٧- وأفادت الصين بأن الحكومة المركزية وحكومة مقاطعة يونان قد رصدتا في عام ٢٠٠٩ مبلغ ٥٠ مليون يوان ومبلغ ١٤ مليون يوان، على التوالي، للتعاون في مجال التنمية البديلة بين الصين وميانمار وبين الصين وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لدعم المؤسسات في تطوير زراعة المحاصيل البديلة والصناعات البديلة. وقد استعمل التمويل أساسا لتحسين نوعية منتجات التنمية البديلة ولتحسين البنية التحتية وتوفير التدريب التقني وترويج تبادل الممارسات الفضلى. وبالإضافة إلى ذلك، أعفت حكومة الصين من التعريفات الجمركية وضريبة القيمة

المضافة ٤٠٠ ٩٢١ طن من المنتجات البديلة مثل قصب السكر والذرة والمطاط والموز والأرز المستوردة من شمال ميانمار وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وقد شجّع هذا التدبير المزارعين منتجي خشخاش الأفيون في شمال ميانمار وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على الانتقال إلى النمو الاقتصادي المستدام والقانوني عن طريق التنمية المستدامة.

١٨- وأفادت إكوادور بأنها ركّزت عملها على تدخلات في مجال التنمية البديلة الوقائية في إطار سياسة عامة للدولة، "خطة إكوادور"، التي تعتبر الأمن البشري نتيجة للتنمية المتكاملة والمستدامة. وهي ترى أن الأمن الغذائي، والأمن الاقتصادي، ومشاركة الجماعات المحلية الريفية هي ميادين التدخل الرئيسية بهدف منع مشاركة المستضعفين من السكان في أنشطة غير مشروعة. ويجري حالياً تنفيذ ثلاثة تدخلات في مجال التنمية البديلة الوقائية. وفي أحد هذه التدخلات، يستفيد ١٤ ٠٠٠ صائد سمك من خدمات مثل توفير القروض الصغرى والبنى التحتية والمعدات. وفي تدخل آخر يشترك السكان المحليون في مشاريع التنمية، ويشمل ذلك أنشطة السياحة الإيكولوجية، والصناعات اليدوية، والإدارة المستدامة لنظم الزراعة الحراجية وحماية موارد المياه. ويهدف التدخل الثالث إلى استنباط سلسلة قيمة لمنتجات الكاكاو الأساسية مثل المشروبات الكحولية وقطع الشوكولاتة. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا البرنامج الذي تبلغ مدته خمس سنوات، والمضطلع به في ثلاث مقاطعات، في الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمليونين من الهكتارات و٨٢٧ ٣٠٨ ساكنا، وإعادة تنشيط الإنتاج وإيجاد العمالة. وقد أقيمت خمسة مراكز للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية وشمل ذلك البنى التحتية والمعدات لتجهيز الكاكاو. وقد اضطلع بالتدخلات في منطقة مساحتها ٤٠٠ ٠٠٠ هكتار وأشرك فيها على نحو مباشر ٢٠٦ ٧٧ أشخاص، أي ٢٥ في المائة من سكان تلك المنطقة، وعلى نحو غير مباشر ١٥٨ ٠٠٠ شخص من بينهم العديد من أفراد مجموعات السكان الأصليين.

١٩- وفي بيرو، أصبح نجاح العمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة جلياً في ضوء الأرقام المتعلقة بمبيعات المؤسسات التعاونية التي أنشأها المكتب ويدعمها والتي بلغت قيمة صادراتها ٩٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٩ والتي تستفيد منها أسر وجماعات الطبقات الشعبية. والمكتب هو الذي بادر بإنشاء ودعم تلك المؤسسات، التي أصبح معظمها يعمل الآن بصورة مستقلة تحت إدارة مزارعين كانوا في السابق يزرعون الكوكا.

سابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٢٠- لا ينبغي أن يقاس الأثر المترتب على التدخلات ذات التوجه الإنمائي في مجال مكافحة المخدرات بحسب تقديرات المحاصيل غير المشروعة فحسب، بل مجمعة مع مؤشرات

التنمية البشرية ومؤشرات محددة أخرى مصممة بحيث تجرى مقارنتها مع بيانات أساسية متعلقة بالقرى و/أو مجموعات السكان المستهدفة.

٢١- وبالرغم من أن الدول الأعضاء المتضررة تخصص على نحو متزايد موارد من الميزانيات الوطنية لدعم برامج التنمية البديلة، ينبغي بذل مزيد من الجهود لزيادة الدعم، الاقتصادي والاجتماعي على السواء، لكي تتوفر الظروف المواتية للسماح بأن تترسخ البرامج ويكون لها تأثير وأن تكون مستدامة.

٢٢- وينبغي للدول الأعضاء ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمجتمع الدولي ولا سيما المؤسسات المالية الدولية، أن تجتهد في السعي إلى زيادة الموارد البشرية والسياسية والاقتصادية لتوسيع نطاق تغطية برامج التنمية البديلة نظرا لكون الأسر المعيشية التي تتلقى دعما في الوقت الحاضر تمثل نسبة تتراوح بين ١٥ و ٢٣ في المائة من الأسر التي تحتاج لمساعدة في هذا المجال.

٢٣- وينبغي أن تكفل استراتيجيات العمل في المستقبل تقاسم ونشر المقادير الكبيرة من المعرفة والتجربة ومن الممارسات الفضلى والدروس المستفادة، التي تم تجميعها على طول فترة الـ ٢٥ سنة التي اضطلع أثناءها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدول الأعضاء والمجتمع الدولي ببرامج للتنمية البديلة.

٢٤- وفي أثناء السنوات القليلة الماضية، يبدو أن الإجراءات المتخذة لمعالجة الحاجة إلى إدماج نهج التنمية البديلة في استراتيجيات التنمية الوطنية الأوسع نطاقا قد ازدادت. بيد أنه، رغم هذه التحسينات، ما زال الكثير مما يجب القيام به لكي لا تتحمل الوكالات والمؤسسات الوطنية لمراقبة المخدرات وحدها المسؤولية كاملة عن تمويل وتصميم وتنفيذ برامج التنمية البديلة. وفي هذا الصدد، ينبغي للوزارات الفنية الوطنية والمؤسسات المالية الدولية أن تعمم برامج مراقبة المخدرات ذات التوجّه الإنمائي في استراتيجياتها الأوسع نطاقا. وبدون ذلك، ستظل التنمية البديلة قطاعية وعاجزة عن تحقيق تغطية واسعة النطاق ولن تتمكن من الاستفادة من الخبرة المحددة للوكالات ذات الصلة.

٢٥- وقد ظلت الاختناقات قائمة في مجال توفير إمكانية وصول منتجات برامج التنمية البديلة إلى الأسواق، رغم حدوث زيادة واضحة في تسويق منتجات بعض البرامج بنجاح. وفي ضوء هذه الحقيقة، تشجّع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والقطاع الخاص على السعي إلى إيجاد طرائق للتعرف على الأسواق

القائمة وفتح أسواق أخرى وتبادل الخبرة التقنية اللازمة لتحسين تطوير المنتجات وتعزيز القيمة المضافة، دعماً لرباطات صغار المزارعين.

٢٦- ورغم أن التعاون داخل المناطق قد حقق فيما يبدو بعض النجاح في السنوات الأخيرة، لم يحدث سوى القليل نسبياً من المبادلات التعاونية التقنية بين الدول الأعضاء في سياق التعاون بين بلدان الجنوب. وينبغي للدول الأعضاء، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والوكالات الدولية، ومنظمات المجتمع الدولي، أن تزيد من جهودها لمساعدة الدول المتضررة في استكشاف طرائق ابتكارية للعمل معاً وتبادل الممارسات الفضلى والاشتراك في رعاية البحوث وصياغة نهج للسياسات تتماشى مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.